سجل الأمناء ٤ ٢٠٢٦ ٩ آذار ١١ صفحة

أمين بريد نقابة الصيادلة يُدين اختلاس ٩ ملايين دينار ويطلب إعفاءه

□ أمين الجلسة \ الاستاذة ريم حمد الله الفرا

الاستقالة الثامنة أثناء الجلسة

عقد ٩ آذار ٢٠٢٦ اجتماع الهيئة العامة لنقابة الصيادلة في مقرها الرئيسي في شارع الجمهورية، وسط مدينة عين الصفصاف، وذلك لمناقشة تقرير لجنة التحقيق في اختلاس مبلغ ٩ ملايين دينار من صندوق التقاعد. وقد حضر الجلسة ١٤٢ عضوا من أصل ١٦٠، بينهم ٣ أعضاء من مجلس النقابة قدموا استقالاتهم قبل بدء الجلسة. وأعلن النقيب المستقيل، الدكتور فارس منصور الحلبي، في كلمة افتتاحية أن المبلغ المختلس «لا يمثل فقط أموال المتقاعدين، بل يمثل ثقة الزملاء التي بنيناها على مدى ثلاثين عاما».

وأوضح التقرير أن الاختلاس تم عبر ٤٧ عملية سحب وتحويل نفذت بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٢، وشارك فيها ٣ موظفين سابقين و٢ عضوين في مجلس الإدارة. وأشار التقرير إلى أن العمليات كانت تتم بتوقيعات مزورة على شيكات مصرفية، وأن الرقابة الداخلية لم تكتشف الخلل إلا بعد تغيير نظام المحاسبة في عام ٢٠٢٢. وقال المحقق المالي إن «الأموال لم تذهب إلى جيوب شخصية فقط، بل استخدم جزء منها في تغطية عجوزات سابقة وفي شراء أسهم خاسرة».

وطلب النقيب المستقيل من الجمعية العامة إعفاءه من المسؤولية عن الفترة التي شغل فيها منصب أمين الصندوق، مؤكدا أنه وقع على الشيكات «ثقة بالموظفين الذين كانوا يقدمون له المستندات جاهزة للتوقيع». وأضاف أنه لم يكن يملك الوقت أو الصلاحية لمراجعة كل فاتورة، وأن النظام الداخلي للنقابة لا يلزم أمين الصندوق بالتحقق من كل عملية سحب. وقد قوبل هذا الكلام بهتافات غاضبة من بعض الحاضرين، الذين طالبوا بإحالة الملف فورا إلى النيابة العامة.

وفي المقابل، دافع عضو مجلس الإدارة السيد رامي كمال الدين عبود عن المجلس، قائلا إن «الجميع يتحمل جزءا من المسؤولية، لكن الجريمة ارتكبها أشخاص محددون يجب أن يحاسبوا وحدهم». وأعلن أن المجلس الجديد سيطلب من الجمعية العامة تفويضا بتعيين محاسب قانوني مستقل ومراجعة خارجية لحسابات السنوات الخمس الماضية. كما أكد أن النقابة ستتقدم ببلاغ رسمي إلى النيابة العامة خلال ٤٨ ساعة من انتهاء الجلسة.

وشهدت الجلسة توترا كبيرا عندما رفض النقيب المستقيل تسليم مفاتيح الخزنة الرئيسية للنقابة إلى لجنة الإشراف المؤقتة، قبل أن يتدخل المحامي العام في المدينة ويطلب منه تسليمها فورا. وبعد ساعتين من النقاش، سلم المفاتيح وغادر القاعة من الباب الخلفي. وتأتي هذه الأزمة بعد أقل من شهرين على انتخابات النقابة التي جرت في ٢٠ كانون الثاني، وأسفرت عن فوز قائمة «الشفافية» بـ ٩٤ مقعدا من أصل ١٦٠، في تصويت اعتبره كثيرون رفضا واضحا لإدارة المجلس السابق.

وقد أعلنت القائمة الفائزة أن أول قرار ستتخذه هو تجميد جميع الحسابات المصرفية للنقابة، وتشكيل لجنة تحقيق مستقلة تضم قضاة سابقين ومحاسبين قانونيين، على أن تنشر نتائجها خلال ٦٠ يوما. وقال العضو المنتخب السيد وائل منصور الدباغ، الذي حصل على أعلى عدد من الأصوات، إن «الصيادلة لم يصوتوا لنا لأنهم يريدون الانتقام، بل لأنهم يريدون أن يعرفوا أين ذهبت أموالهم، وأن يطمئنوا على تقاعدهم في سنوات العمر المتبقية». وأضاف أن اللجنة ستعقد أول اجتماع علني لها في ١٥ آذار، وأن جدول أعمالها سيكون متاحا على الموقع الإلكتروني للنقابة قبل ذلك بأسبوع.

وفي ختام الجلسة، أعلن النقيب المستقيل أنه سيتقدم ببلاغ رسمي إلى النيابة العامة خلال ٤٨ ساعة من انتهاء الجلسة، وأنه سيطلب من الجمعية العامة تفويضا بتعيين محاسب قانوني مستقل ومراجعة خارجية للحسابات السنوات الخمس الماضية. وقد قوبل هذا الكلام بهتافات غاضبة من بعض الحاضرين، الذين طالبوا بإحالة الملف فورا إلى النيابة العامة. وأعلن أن المجلس الجديد